يؤدي الى نقض احكام سنة مضت القبول ام لا فاجاب تقبل بينة الجرح ولو بعد حكم الحاكم وان طالت المدة ولا نظر الى ان ذلك يؤدي الى نقض احكام سنة مضت لانا لا نقبل بينة الجرح الا بشرط هما المذكور في محلها فاذا وجدت وجب العمل بها وكان ان تلك الاحكام عن حدث بها ومعنى الزام السلطان القضاة باذكارها حوفا من شق العصا وسئل فاحيبتم النزد فاجاب النزد فضول وفصوص من نحو عظم او خشب فيها نقط تطرح على لوح فيه بيوت لكل نقطة بيت يعرف بها كيفية اللعب وهذا سمع ابي ثم اراه اخذه من قول البيضاوي وضعه سابورة نابي ماوك السامان ولا حاجة بقال له النزد شير وشيده فعند بالارض وفيها الرقعة انسام تشبيها بالفصول الاربعة انتهى ومنه قول الماوردي وقيل انه موضوع على البروج الاثني عشر والكواكب السبعة لان بيوت اثنا عشر ونقطه ثمانية على البروج الاثني عشر والكواكب السبعة يعدل به الى تدبير الكواكب السبعة والبروج اثنى عشر بسبع كالكواكب السبعة بعدل به الى تدبير الكواكب السبعة والبروج اثنى عشر ومن فرقهم بينه وبين الشطرنج بان التعويل في النزد على ما يخرجه الكعبان فهو كالاقلام وفي الشطرنج على الفكر والتامل وانه ينفع في تدبير الحرب وغيره الزركشي بدل الكعبين بالنصوص وسئل كتب كتابا واعاره اخرون في نسخة فابلا هل لهم ان يكتب في آخر كتبه فلان يعني نفسه او يكون ذلك كذلك لهم كونهم لم يكتبه كله فاجاب له ان يكتب في الكتاب المذكور كتبه فلان مربوا به غالبه وان يكون ذلك من الكذب فقد قال الغزالي وليس من الكذب ما جرت به العادة من حاكم من مرة والام يجوز ذلك للكذب بح واذا جاز ان يعبر عن ثلاث مرات مثلا بانه مرة سيالغة فلان يجوز لمن يكتب في كتاب كتب بين اكثر كتبه فلان بانه الاولى انتهى حتى يتوب من بوعنه ذكره ابو نعيم وقد نظم الكراهة على يد فاسق بكاف كالشامي ما تراى فرس جبهيل حتى اخذ من تراب حافرها وجعله في العجل فخار ونقل ابن العماد عن الشيخ ابي محمد النبا بوري انه قال يجب على الولي اخفاء الكراهة

وسئل

وسئل جرحت احدى البينتين بينة المدعي او المدعى عليه الاخرى فهل تسمع فاجاب فاصرح به الرويا ني في البحر افتى به جمع بعضهم وقال بعضهم لا تسمع وعلى الاول فاذا تعارضت بينة وشهدت بفسق بفسق الاخرى فيلتفت فان شهدت الشهود بفسقها بفسق الشاهدة لم تقبل لتثبت جرحها فلم تقبل شهادتها وسئل شهد على امراة فلم تنكر انها هاشمية فهل تقبل فاجاب للرويا ني فيه احتمالان رجح منهما عدم القبول لان الغالب سترهن وجوههن قال بعضهم وفيه نظر ويمكن قال وسئل ايس من صاحب دين فهل يعلق بتركة المديون مع ذلك فاجاب صرح الاسنوي في اواخر في باب الغسل بعدم تعلقه لكن يؤدي الى دوام حجر التركة سنة الا غاية ونقل الزبيري وزاد عليه انه لا يجب بين اللفظة اذا تملكها الميت ولم يعرف مالكها وجرى عليه الاذرعي في صورة اللفظة وعلله بما ذكروا طلاق الاصحاب ينازع في ذلك كله وما علموا به ممنوع فانه اذا ايس من مالكه صار من اموال بيت المال فيتولى ناظر بيت المال بيعه ويحفظ ثمنه لمجيء فلم يلزم دوام الحجر وسئل عن شهادة الشاهدين في الصرف على عمارة دار في ظلها وقف هل يجب على الشاهدين تفصيل ما صرف في ثمن احجار وخشب واجرة وغير ذلك بان يقولا صرف في احجار كذا وفي خشب كذا وفي اجرة كذا وكذا الخ او كذا قولهما انهما صرفا في عمارة هذه الدار كذا وكذا مجملا من غير تفصيل فاجاب يكفي في الشاهدين بعمارة ان يقولا صرفا في العمارة كذا وكذا وانه لم يفصلا وسئل ما حكم كتب الوثائق للذميين فاجاب يجوز كتب الوثائق للذميين لكن لا يعظمون فيها بالالقاب ولا بالكنايات ولا بغيرها بل يقال مثلا اشترى فلان بن فلان الذي وسئل عن شخص وضع خطه بشهادة في مال لشخص آخر او سمع شخصا يشهد شهادة او ثبت عالما عند حاكم شرعي وهو حاضر ساكت لا يتكلم ثم تبين ان له فيه ملكا واخفاه هل يسقط حقه بذلك سواء علم او لم يعلم فاجاب مجرد الخط والسكوت مع حضوره ما ذكر لا يبطل حقه ما تبين له فله الدعوى وسئل سبب الشهود عليه الشهود فهل يعزر فاجاب بقولهم نعزر ان بسبهم بالكذب ونحوه لا انهم ان الشارع لهم وعليه حمل قولهم اذا سب الشهود لزم حجر القاضي ثم هدده ان عاد عزره اما بسبهم بتعزير يفسق كتعزيب خمر وزنى فلا يعزر عليه وان لم يقم ببينة لان البينة قد تغيب

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)